ورقة سياسات

التّناقض الزمني
التّحديات الاقتصادية
والانتقال المستدام في تونس

أُعدّ هذا الموجز السياسي في إطار مشروع المعرفة الاقتصادية، الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قِبل مؤسسة "Expertise France". يهدف هذا المشروع إلى دعم هياكل إنتاج المعرفة الاقتصادية (SPSE) في تونس.

أفريل 2025

SavoirsEco اقتصاد نحكيو

Financé par l'Union européenne

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

بقلم إلياس جويني[1]

تتناول هذه الورقة كلمة السيد إلياس جويني، بصفته المتحدث الرئيسي خلال اللقاء السنوي لمشروع (Savoirs Eco)، المنعقد يوم 6 ديسمبر 2024 بتونس. ويعرض في مداخلته الصعوبات المرتبطة بالموازنة بين القرارات الحالية وآثارها المستقبلية، كما يتناول آليات الحوكمة الكفيلة بضمان انسجام مستدام بينهما، وذلك ضمن سياقات مختلفة، على غرار الخيارات المتعلقة بالتصرف في الميزانية الفردية أو العمومية، والانتقال الطاقي، والتصرف في الموارد.

وترتكز هذه الآليات بالأساس على التعاون بين السلطات العمومية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. ومن هذا المنطلق، يبدو ضروريًا إدراج هذه الإشكاليات ضمن النقاش العام، كما يُعدّ تعزيز الوعي الاقتصادي لدى المواطنين أمرًا جوهريًا لتحقيق فهم أفضل للرّهانات وللانعكاسات المترتبة عن السياسات العمومية في تونس.

مقدمة

تتطلب التحديات الاقتصادية الراهنة، سواء كانت متعلقة بالتداين أو بالإصلاحات الهيكلية أو بالتحول البيئي، فهمًا عميقًا واتخاذ إجراءات متناسقة. ومن الضروري، كما هو الحال غالبًا في الاقتصاد، تحليل هذه التحديات مع مراعاة كامل أبعادها الزمنية؛ فالاقتراض اليوم قد يتيح تمويل احتياجات أحيانًا ملحة، إلا أن التداين غير المدروس قد يؤدي إلى آثار كبيرة في المستقبل، بما في ذلك الإفراط في المديونية أو التخلف عن السداد أو الإفلاس. كما أن التحول البيئي يستوجب التنازل عن جزء من مستوى الرفاه الذي اعتدنا عليه، لصالح ضمان استدامة طويلة الأمد لكوكب الأرض.

ويُبرز هذان المثالان نقطة أساسية مفادها أن الاقتصاد علم مرتبط بالزمن؛ إذ لا يمكن فهمه في اللحظة الراهنة فقط، بل يجب النظر إليه على المدى الطويل. ويُظهر ذلك أن القرارات التي تُتخذ اليوم تحدد شروط الحياة في المستقبل، ومع ذلك يميل القصور السياسي والاقتصادي إلى تفضيل المكاسب الفورية على حساب الأجيال القادمة، مما يفرض تحليل الطريقة التي يمكن للحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمواطنين من خلالها إرساء آليات صمود، تتيح التوفيق بين الأمد القصير والطويل.

1 مدير بالمعهد الجامعي الفرنسي، أستاذ الرياضيات والاقتصاد في جامعة دوفين PSL. بباريس . حامل كرسي اليونسكو

1 التناقض الزمني: مدخل لقراءة القرارات الاقتصادية

تُجسّد رحلة أوديسيوس (Ulysse) التي التقى خلالها عرائس البحر (les sirènes) في الأوديسة لهوميروس (Odyssée d'Homère) مفهومًا علميًا، لكنه مألوف لدينا جميعًا: إنه التناقض الزمني الذي يشير إلى الفجوة بين القرارات الحالية والخيارات المستقبلية، وما يترتب على ذلك من صعوبة في تنفيذ العديد من القرارات. فعلى سبيل المثال، قد يقول الشخص: "قررت أن أبدأ ممارسة الرياضة غدًا"، إلا أنه عندما يحل الغد، غالبًا ما يؤجل هذا القرار إلى اليوم الذي يليه، وهكذا دواليك. وبطبيعة الحال، يمكن استبدال عبارة "بدء ممارسة الرياضة" بـ "اتباع نظام غذائي" أو "الإقلاع عن التدخين". وينطبق هذا المفهوم بصفة عامة على أي قرار نجد صعوبة في تنفيذه رغم ضرورته.

ولنعد إلى أوديسيوس (Ulysse). فقد تم تحذير بطلنا من الجاذبية القاتلة لغناء عرائس البحر (les sirènes) على كل من يستمع إليهن. وعلى الرغم من شدة فضوله للاستماع إلى هذا الغناء المذهل، فقد حرص على مقاومة تأثيره، حتى لا ينتهي به المطاف غارقًا مثل جميع سابقيه. وأمام تعارض إرادته في تلك اللحظة مع إدراكه لإرادته المستقبلية، خاطب أوديسيوس (Ulysse) رفاقه قائلًا:

"اربطوني بقيود محكمة، لأبقى ثابتًا في مكاني، واقفًا عند قاعدة العمود، ولتشدّني إليه الحبال. وإذا توسّلت إليكم أو أمرتكم بفكي، فزدوا إحكام شدّ الحبال عليّ".

وهكذا، فإن حل الصراع بين رغبات الحاضر ورغبات المستقبل يتم هنا عبر الحيلة؛ فمن خلال إلغاء خيار محتمل في المستقبل (الالتحاق بعرائس البحر)، يجعل أوديسيوس (Ulysse) قراراته الحالية، وهي الاستماع إلى غنائهنّ وعدم الموت غرقًا، منسجمة مع قراراته المستقبلية. ويتخذ بذلك خيارًا متناقضًا في الظاهر، إذ يقرّر الحد من حريته.

يبيّن الاقتصاد التجريبي[2] أن الخيارات التي نتخذها اليوم من أجل المستقبل لا تكون بالضرورة منسجمة مع تلك التي سنقوم بها لاحقًا، وأن التناقض الزمني يمكن أن يكون حاضرًا في كل مكان. وللتوفيق بينه وبين العقلانية، ينبغي تقديم حلول جديدة لمشكلات تُعدّ، دون ذلك، عصيّة على الحل، ولرغبات تبدو غير قابلة للتوفيق بينها. فالإصغاء إلى غناء عرائس البحر دون الاستسلام لهنّ أمر مستحيل، ما لم نكن قد أحكمنا مسبقًا، ربط أيدينا وأقدامنا إلى عمود السفينة. ومثل هذه الحيل كثيرة ويمكن ملاحظتها في سياقات مختلفة.

أما على المستوى الفردي، فيتجلّى التناقض الزمني في الخيارات المالية للأسر، التي غالبًا ما تُفضّل الاستهلاك الفوري على الادِّخار. وتتمثل الطريقة المعتمدة من قبل بعضهم في تقسيم دخلهم إلى أقساط مخصصة لنفقات محددة مسبقًا، مع الامتناع عن تحويل أي مبلغ من قسط إلى آخر. أما على مستوى الاقتصاد ككل، فتُظهر النظرية الاقتصادية أن سعر الفائدة يلعب دورًا في تحقيق التوازن بين رغباتنا الحاضرة وتلك المستقبلية.

ولا يقتصر التناقض الزمني على الأفراد، بل يمتد أيضًا إلى القرارات المتعلقة بالأجيال. فإذا كانت لدينا شرعية التحكيم بين استهلاك اليوم واستهلاك المستقبل، فهل يحق لنا التحكيم بين ثروتنا اليوم وثروة أطفالنا أو أحفادنا مستقبلًا؟ وكيف يمكن التوفيق بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة؟

وقد حاولت بعض الدول مواجهة هذا التحدي، مثل النرويج والكويت، من خلال إنشاء صناديق سيادية للأجيال القادمة، مع الالتزام بتخصيص جزء من مداخيل النفط والغاز فيها كل سنة. وبهذه الطريقة، يضمنون إدارة عقلانية للموارد الطبيعية ويتجنبون مخاطر الاستهلاك السريع.

أما على مستوى الإنفاق العام، فتواجه الحكومات هذا المأزق باستمرار حين تُعطي الأولوية لتدابير اقتصادية قصيرة المدى، مما يهدد الاستقرار المستقبلي. فقد تميل الدولة إلى زيادة إنفاقها لتحفيز الاستهلاك ودعم النمو على المدى القصير، إلا أنّه في ظلّ غياب سياسات صارمة للرقابة والتعديل، يمكن أن تؤدّي هذه الاستراتيجية إلى تراكم مفرط للدين، ما يجعل سداده عبئًا على الأجيال القادمة.

2 هو تطبيق أساليب تجريبية لدراسة المسائل الاقتصادية

ويُبين هذا اللجوء المستمر إلى العجز المالي والاقتراض لتمويل الإصلاحات طويلة الأمد مدى تأثير خيارات اليوم على هوامش المناورة الاقتصادية في المستقبل.

إذا كانت الدولة بحاجة إلى الاقتراض اليوم، فلماذا تلجأ إلى البنوك الخاصة التي تموِّل نفسها عبر البنك المركزي، بدلًا من الاقتراض منه مباشرة لتجنّب دفع عمولة الوساطة للبنوك؟، ويبدو ذلك بديهيًّا. غير أنّه، حتى لو اعتمدت البنوك أحيانًا هامشًا مبالغًا فيه، وهو أمر واقع، فهي من خلال تمويل الدولة تُوازن بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص، وبالتالي تجعل الدولة تدفع ثمنًا يؤدّي إلى تقليص احتياجاتها لصالح الاستثمار الإنتاجي. غالبًا ما تعاني هذه الآلية بعض القصور، ومن ثَمَّ فإنه من المشروع السعي إلى تأطيرها. غير أنّه، إذا تمّ إلغاؤها واعتماد آلية التمويل المباشر من البنك المركزي، فمن غير المرجّح أن يكون البنك قادرًا على الموازنة بنفس الطريقة، لأنه ليس مجهزًا بما يؤهله لذلك.

إذا لم يكن البنك المركزي مستقلاً بدرجة كافية، فقد لا يتمكن من فرض معدل فائدة يتماشى مع مصالح المجتمع على المدى الطويل، كما لا يمكنه تحديد المبالغ المقترَضة، مما قد يؤدي إلى مخاطر التضخم. ولذا، غالبًا ما تكون البنوك المركزية مستقلة عن السلطة التنفيذية وغير مخولة لإقراض الحكومة مباشرة. ففي فرنسا مثلًا، يُعيَّن محافظ البنك المركزي من قبل رئيس الجمهورية مع استحالة عزله، وهو ما ينطبق أيضًا على المدير العام لصندوق الودائع، الذي يُصنَّف، بموجب نظامه الأساسي، مستثمرًا طويل الأجل. وبصفة عامة، يُعدّ إنشاء هيئات مستقلة نهجًا تتوخاه السلطة التنفيذية لتقييد نفسها وكذلك لتقييد أيدي من يخلفها.

ولا يقتصر ذلك على السياق الاقتصادي فحسب. ففي السياسة، مثلًا، غالبًا ما يكون لأعضاء المحاكم والمجالس الدستورية ولاية ثابتة. ولا يمكن تقليص مدتها. وفي الولايات المتحدة، يُعيَّن قضاة المحكمة العليا مدى الحياة من قبل الرئيس، ولا يمكن عزلهم إلا عبر مسار مساءلة شديد التعقيد. وبذلك، ومن خلال قراراته، يُقيّد الرئيس، بطريقة ما، خياراته المستقبلية وكذلك خيارات خلفائه، إذ ستكون هذه الخيارات والأفعال عرضة للرقابة من قبل أولئك الذين كان هو وراء تعيينهم.

في المقابل، تُعَدّ إدارة أنظمة التقاعد القائمة على التوزيع مثالًا صارخًا على المماطلة السياسية. فبالرغم من أن هذه الأنظمة تستند إلى التضامن بين الأجيال، إلا أنها مهدَّدة هيكليًا بفعل التطوّر الديمغرافي. ومع ذلك، ولأسباب انتخابية قصيرة المدى، كثيرًا ما تُؤجَّل الإصلاحات الضرورية، مما يزيد من عجز صناديق التقاعد ويُعقّد إنشاء نموذج مستدام على المدى الطويل.

2 الانتقال الطاقي والتناقض الزمني

يمثّل الانتقال الطاقي أحد المجالات التي تحتدّ فيها مشكلة التناقض الزمني، وتشتدّ خطورة عواقبها المحتملة على مستوى كوكب الأرض بأسره. فحتى اليوم، لا تزال العديد من الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الطاقة الأحفورية(des énergies fossiles)، رغم آثارها البيئية المُثبتة وتقلّبات أسواق النفط.

ويُعزى هذا التناقض بالأساس إلى غياب حوافز اقتصادية كافية وملزمة، وإلى تبنّي سياسات عمومية ما تزال متأثرة، إلى حدٍّ كبير، بالمصالح قصيرة الأمد. كما يُجسّد استمرار الدعم المُخصص للوقود الأحفوري هذا التناقض، فإذا كانت هذه المساعدات تحد من تكاليف الأسر والشركات على المدى القصير، إلا أنها تُعيق الانتقال نحو الطاقات المتجددة وتُعرقل الاستثمارات في البُنى التحتية المستدامة. وعلى المدى الطويل، تُظهر هذه السياسات آثارًا سلبية، حيث تُفاقم العجز في الميزانية وتُعزّز الاعتماد على موارد غير متجددة.

ويُعدّ تجاهل التحديات المناخية أيضًا مؤشراً على التناقض الزمني. فعلى الرغم من الضرورة الملحّة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، تجد الالتزامات السياسية صعوبة في الترجمة إلى إجراءات ملموسة، بسبب غياب رؤية متماسكة على المدى الطويل. ويُظهر مثال ضريبة الكربون مدى عدم شعبية هذه الإصلاحات على المدى القصير، رغم أنها ضرورية لضمان مستقبل طاقي مستقر ومسؤول.

ولتجاوز هذه العقبات، من الضروري إعادة النظر في النماذج الاقتصادية وإدخال آليات تحفيزية جدّية. ويُشكّل وضع ضوابط أكثر صرامة للانبعاثات، إضافةً إلى إجراء استثمارات ضخمة في البُنى التحتية الخضراء، خطوةً أساسية لذلك. كما أنّه من الضروري إرساء ثقافة اقتصادية متينة لدى المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، بهدف توضيح أثر القرارات الحالية على البيئة المستقبلية بشكل أفضل.

واقعيًا، يمكن للمواطنين الواعين بعواقب التغيرات المناخية أن يمارسوا تأثيرًا إيجابيًا على القرارات المرتبطة بالسياسات المناخية، كما أنّهم يكونون أكثر استعدادًا لتقبّل التغييرات السلوكية أو القيود التي قد توصي بها هذه السياسات. ومن هذا المنطلق، فإن سنّ قوانين تفرض إنهاء استخدام المركبات العاملة بالطاقة الكربونية ضمن أفق زمني محدد، أو تشجّع بقوة على تنفيذ أعمال العزل الحراري، يصبح أكثر فاعلية، لأنه يتطلب قبولًا والتزامًا قويين من المجتمع الذي يدرك أهمية هذه الإجراءات."

3 التثقيف الاقتصادي كوسيلة لحل الصراعات بين الأزمنة

يمثّل الفهم الجيد للآليات الاقتصادية ضرورةً لتقليص أثر التناقض الزمني في اتخاذ القرارات العمومية والخاصة. غير أنّ المفاهيم الاقتصادية الأساسية لا تزال غائبة إلى حد كبير عن النقاش العام، مما يؤدي غالبًا إلى اتخاذ قرارات مبنية على تصورات خاطئة أو انحيازات معرفية. لذلك، من الضروري أن يكون لدى الرأي العام إلمام ببعض هذه المفاهيم لتكوين رؤية واعية ونقدية للسياسات المعتمدة. فعلى سبيل المثال، يُعدّ التمييز بين الارتباط والسببية أمرًا أساسيًا لفهم الديناميكيات الاقتصادية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم استنتاج العلاقات السببية بشكل خاطئ اعتمادًا على مجرد ارتباطات بسيطة، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعّالة. فقد تتزامن زيادة معدلات البطالة مع ارتفاع الإنفاق العام، دون أن تكون إحداهما بالضرورة سببًا للأخرى.

إن الوعي بهذا التمييز يساعد على تجنّب القراءات السطحية واعتماد استراتيجيات أكثر استنارة ومبنية على معرفة دقيقة. يُعدّ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أحد المبادئ الأساسية في الاقتصاد، ويمارسه الأفراد تلقائيًا في حياتهم اليومية، إلا أنّه يكتسب بعدًا رسميًا عند تحليل التحديات الاقتصادية بعمق. ويتجلّى ذلك بوضوح عند مقارنة بدائل اقتصادية متعددة، حيث يؤدي اختيار أحدها بالضرورة إلى التضحية بالآخر الذي لا يمكن تنفيذه. ومن هذا المنطلق، فإنّ كل قرار اقتصادي يتضمن اختيارًا، وكل اختيار يرتبط بتكلفة محددة تُعرف باسم تكلفة الفرصة البديلة، والتي تشكّل أداة أساسية لفهم الديناميكيات الاقتصادية واتخاذ قرارات أكثر وعيًا.

عندما تُخصَّص الموارد لسياسة معينة، لا يمكن استخدامها في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يبدو الاستثمار في دعم الوقود الأحفوري مفيدًا على المدى القصير لحماية القدرة الشرائية، إلا أنّ هذا الاختيار يأتي على حساب الاستثمارات في الطاقات المتجددة أو التعليم. ومن هذا المنطلق، يمكّن فهم تكلفة الفرصة البديلة من تقييم البدائل واتخاذ قرارات أكثر فاعلية، مما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما يُعدّ تأثير الإزاحة مفهومًا أساسيًا لفهم تداعيات السياسات المالية. فعندما تقترض الحكومة بشكل مفرط لتمويل نفقاتها، قد يؤدي ذلك إلى تأثير الإزاحة، حيث يُحدّ من الموارد المتاحة للقطاع الخاص، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة تكلفة استثمارات الشركات، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يُعدّ وعي المواطن بهذه الآلية ضروريًا لفهم النقاشات المتعلقة بالدّين العمومي وتداعياته على المدى الطويل."

تُمكّن نظرية الحوافز (La théorie des incitations) من توضيح العديد من السياسات الاقتصادية، إذ يستجيب الأفراد للحوافز الاقتصادية، سواء كانت جبائيه، تنظيمية، أو سلوكية. فمثلاً، يمكن أن تؤثر الضريبة على السكّر في أنماط الاستهلاك، كما يمكن للإعفاء الجبائي أيضًا أن يشجع الاستثمار في الطاقات النظيفة. وتساعد هذه المقاربة في تصميم سياسات عمومية أكثر نجاعة عبر توقّع ردود فعل الفاعلين الاقتصاديين بدقة أكبر.

وتلعب ظاهرة عدم تماثل المعلومات (Le phénomène d'asymétrie d'information) دورًا أساسيًا في اختلالات الأسواق، فهي تفسّر سبب عدم تكافؤ بعض المعاملات الاقتصادية عندما تمتلك إحدى الأطراف معلومات أكثر من الطرف الآخر. ويُعدّ هذا المفهوم ضروريًا لفهم قطاعات حيوية مثل التأمين أو الائتمان، حيث يمكن أن تؤدي اختلالات المعلومات إلى سلوكيات انتهازية. ومن خلال فهم هذه الديناميكيات، يصبح بإمكان المواطنين تقبّل قواعد الرقابة بشكل أفضل، أو المطالبة بمزيد من الشفافية والتنظيم لتجنب التجاوزات.

مبدأ اقتصادي آخر غالبًا ما يُهمل هو فائض المستهلك وفائض المنتج، الذي يمكّن من تقييم تأثير التعديلات على الأسعار وعلى الرفاه الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، عندما تُحدد الحكومة سعرًا أقصى لمنتوج أساسي، قد يبدو ذلك إجراءً لحماية المستهلكين، إلا أنه في الواقع قد يؤدي إلى نقص في المنتوج وظهور سوق موازية. وبذلك، يُمكّن الإلمام بهذا المفهوم من تجنّب اتخاذ قرارات مضرة واعتماد نهج أكثر نجاعة.

أخيرًا، من الضروري إدراج مفهوم السلع العامة[4] في النقاش الاقتصادي. فبعض الخدمات، مثل التعليم والصحة أو الدفاع الوطني، لا يمكن توفيرها بفعالية من قبل السوق وحده بسبب معضلة "الراكب المجاني". وفي غياب تدخل الدولة، ستكون هذه الخدمات ضعيفة الإنتاج، إذ يسعى كل فرد للاستفادة منها دون تحمل تكلفتها.

4 السلع العامة هي السلعة التي لا يمكن حجبها عن الناس حتى لو كانوا لا يدفعون مقابلها. والسلع التي إذا أتيحت لشخص واحد، تصبح متاحة لجميع الآخرين بنفس الشروط تلقائياً.

يساعد الفهم الأفضل لهذه الحقيقة على توجيه النقاشات المتعلقة بدور الدولة وبضرورة بعض التدخلات العمومية. ونظرًا لمحدودية قدرات الدولة الهيكلية، تساعد هذه المفاهيم على تحديد القطاعات التي يكون تدخل الدولة فيها مفيدًا ومرغوبًا، كما تمكّن من تحديد مستوى هذا التدخل، سواء كان تعديلًا تنظيميًا، دعمًا ماليًا، أو فرض ضرائب، بما يعزز فعالية السياسات العمومية ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

ولتمكين أكبر عدد ممكن من الرأي العام من استيعاب هذه المفاهيم، ينبغي دمج التربية الاقتصادية في المناهج الدراسية ابتداءً من المرحلة الثانوية. كما أنّه من الضروري تبسيط مفاهيم الاقتصاد عبر وسائل الإعلام، على أن يتم ذلك من قبل صحفيين مؤهَّلين ومدرَّبين لضمان إيصال المعلومات بشكل صحيح ودقيق للمتلقّين. إضافة إلى ذلك، يمكن للمبادرات المدنية، مثل النقاشات والمنتديات العامة حول القضايا الاقتصادية، أن تُسهم في تمكين الرأي العام من فهم تحديات الاقتصاد وتبني مواقف واعية تجاهه.

ومن خلال تعزيز الثقافة الاقتصادية لدى المواطنين، يصبح من الممكن تحسين جودة النقاش العام وتشجيع اتخاذ قرارات جماعية أكثر وعيًا. فالجمهور الأكثر اطلاعًا يكون أكثر قدرة على تقييم مدى ملاءمة السياسات العامة، وممارسة ضغط بنّاء على صناع القرار. وتُعدّ هذه الديناميكية أساسية للخروج من التناقضات الزمنية، والتوجه نحو سياسات أكثر استدامة وتوازنًا.

تُظهر هذه المفاهيم الاقتصادية الأساسية أهمية وعي المواطنين بالآليات الاقتصادية في تعزيز جودة القرارات الجماعية، كما تُبرز أن الحوكمة الاقتصادية الفعّالة تقوم على نقاش عام واعٍ ومستند إلى المعرفة. ورغم انتشار التناقض الزمني في المجال الاقتصادي، فإنه يمكن تقليصه جزئيًا عبر إنشاء مؤسسات مناسبة تضمن اتخاذ خيارات متناسقة عبر الزمن. وتُبرز هذه الحاجة إلى هياكل ملائمة أهمية التركيز على الحوكمة المستدامة والعابرة للأجيال.

4 نحو حوكمة مستدامة وضامنة لحقوق الأجيال القادمة

يستوجب وضع السياسات العمومية دمج آليات تضمن التناسق بين المصالح الحالية والمستقبلية. ويتطلب ذلك إعادة التفكير في الحوكمة عبر إدخال ضوابط مؤسساتية تمنع الانجراف وراء الممارسات قصيرة المدى. كما ينبغي للحوكمة الفعّالة أن تستبق التحديات الاقتصادية والبيئية من خلال وضع آليات تحول دون اتخاذ قرارات متسرعة تستند إلى الانطباعات العاطفية أو المصالح الانتخابية أو الشعبية الآنية، بدلًا من الاعتماد على رؤية طويلة الأجل.

ولتجسيد هذه الضوابط عمليًا، يُعدّ إنشاء مؤسسات مستقلة رافعة أساسية لتوجيه القرارات الاقتصادية بما يتماشى مع الأهداف طويلة المدى. كما يُساهم تشكيل لجان خبراء مستقلة لتقييم الإصلاحات الاقتصادية والبيئية في ضمان اتخاذ قرارات مستنيرة وأكثر قدرة على مواجهة التقلبات السياسية. ويشترط في هذه المؤسسات امتلاك صلاحيات فعلية لصياغة التوصيات وتوجيه السياسات العمومية بشكل ملزم، لا سيما في مجالات الانتقال الطاقي وإدارة المالية العامة.

كما يُعتبر تعزيز مشاركة المواطنين أمرًا أساسيًا لضمان تمثيل الأجيال المختلفة في اتخاذ القرارات العمومية. ويمكن للاستشارات المنتظمة واللقاءات الموجهة أن تتيح إدماج اهتمامات الأجيال القادمة في عملية اتخاذ القرارات الحالية. ويجب أن تعتمد السياسات العمومية على آليات نقاش شفاف وديمقراطي، تتيح للمواطنين المطلعين ممارسة الرقابة على الاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية المعتمدة.

علاوة على ذلك، يُعدّ دمج معايير الاستدامة في إدارة الميزانية والسياسات الاقتصادية شرطًا أساسيًا لتحقيق حوكمة فعّالة عبر الأجيال. ويتطلب ذلك إرساء قواعد ميزانية ملزمة للحدّ من مخاطر التداين المفرط، إلى جانب اعتماد سياسات ضريبية تحفيزية تشجع على الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيا المستدامة.

كما يُعدّ التعاون الدولي ضروريًا لتبادل الممارسات الفضلى في مجال الحوكمة الاقتصادية المستدامة. إذ يمكن للمؤسسات الدولية أن تلعب دورًا محوريًا في تشجيع الدول على اعتماد أطر تنظيمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم إنشاء نظم تمويل مبتكرة. وفي حال غياب هذه المؤسسات عن الميدان، يمكن للمجتمع المدني الواعي أن يلعب دورًا مهمًا من خلال تحديد الإنجازات المطلوبة وتسليط الضوء على النماذج الناجحة وحشد الطاقات نحو التغيير.

وتؤكد هذه المعطيات على ضرورة إيلاء مكانة مركزية للتعليم والتوعية. فالسكان المطلعون والمنخرطون يكونون أكثر قدرة على مساءلة صُنّاع القرار ودعم الإصلاحات الاقتصادية المسؤولة. كما يمكن لإدماج الاقتصاد والقضايا العابرة للأجيال في المناهج الدراسية أن يسهم في تكوين مواطنين واعين بتأثير خياراتهم على المستقبل الجماعي.

خلاصة

إن مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، تتطلب إعادة التفكير في البعد الزمني للسّياسات العمومية والاقتصادية. إذ يُشكل التناقض الزمني عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الملائمة لمتطلبات المستقبل. ولتجاوز ذلك، من الضروري إدخال آليات مؤسّساتية صلبة، وتشجيع التربية الاقتصادية، وتعزيز حوكمة تراعي فعليًا الضّرورات العابرة للأجيال. فمن خلال العمل اليوم برؤية واضحة، يمكن تحسين حاضرنا وضمان مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للأجيال القادمة.

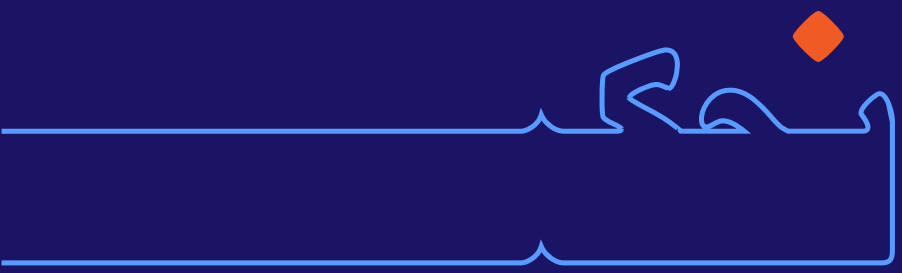

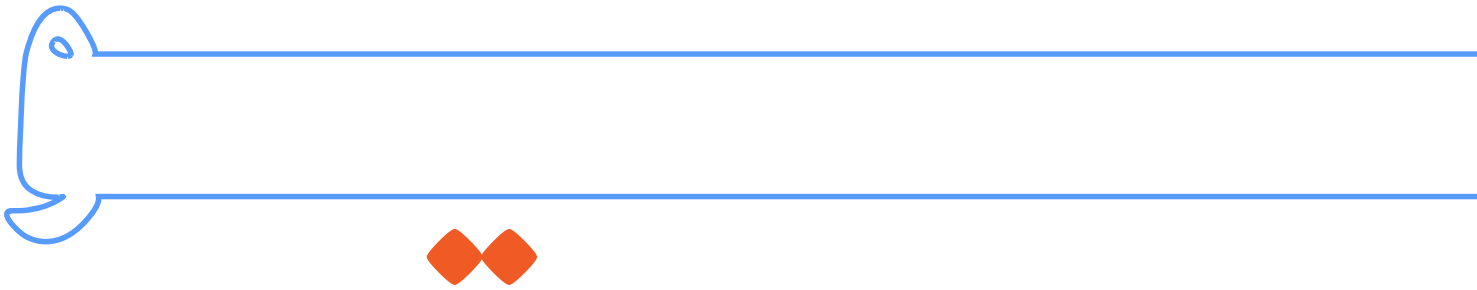

www.savoirseco.tn

contact@savoirseco.tn

تعبر هذه الوثيقة عن آراء مؤلفها ولا تعكس بالضرورة آراء Expertise France.